ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

OPEN ACCESS

Original article

Islamic Economic Doctrine Between Theory and Practice

Fawzi Khairy Kazem

Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences University Wasit divisions

ABSTRACT

This study aims to shed light on the Islamic economic doctrine in terms of its concept, defining features, intellectual foundations, ethical principles, and the role played by authority in its development. It proceeds from the premise that the Islamic economic doctrine is not merely an alternative economic system but a comprehensive vision with doctrinal, legislative, and ethical dimensions grounded in divine revelation and framed within the objectives of Islamic law (Maqāṣid al-Sharīʿah). The study defines the doctrine and its methodology in guiding economic behavior through values derived from the Qur'an and Sunnah, and examines its main features, including the prohibition of usury (ribā), the legitimacy of zakāt, and the prohibition of fraud. It emphasizes the ethical dimension as a key distinguishing feature from conventional economic systems. It also explores the role of authority in its development through moral guidance and legislative-regulatory functions, highlighting its contribution to consolidating market ethics and achieving barakah.

***Correspondence author*:**
fawzy1000@gmail.com

Received:15 **March** 2026
Accepted: 09 **April** 2026
Published: 01 **May** 2026

***DOI*:**
https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss2.1772

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

***Cite*:**
Kazem, F. K. (2026). "The Economic Doctrine Between Preaching and Regulation" . Wasit Journal for Human Sciences, 22(2).
https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss2.1772

Keywords Islamic economics, economic doctrine, ethics, Sharīʿah, theory, application.

المذهب الاقتصادي الإسلامي بين النظرية والتطبيق

أ.م.د. فوزي خيري كاظم
كلية الإمام الكاظم للعلوم الإسلامية، أقسام واسط

المُستخلص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على المذهب الاقتصادي الإسلامي من حيث مفهومه، ومعالمه، ومنطلقاته الفكرية، والأسس الأخلاقية التي يقوم عليها، والدور الذي تضطلع به السلطة في تنميته. ينطلق البحث من أن المذهب الاقتصادي الإسلامي ليس مجرد نظام اقتصادي بديل، بل هو رؤية شاملة ذات بعد عقدي وتشريعي وأخلاقي، تستند إلى الوحي، وتؤطر النشاط الاقتصادي ضمن مقاصد الشريعة الإسلامية. وقد تطرق البحث إلى التعريف بالمذهب الاقتصادي الإسلامي، ومنهجه في تفسير السلوك الاقتصادي، وتوجيهه وفق منظومة من القيم المستمدة من الكتاب والسنة. وكذلك معالم المذهب ومنطلقاته، مثل تحريم الربا، ومشروعية الزكاة، وتحريم الغش، وغير ذلك. والتركيز على البعد الأخلاقي كعنصر معياري يميز المذهب عن النماذج الوضعية. فضلاً عن الحديث عن دور السلطة في تنميته، من خلال جانبين أساسيين، الوعظي التنظيمي، والرقابي التشريعي، مع التأكيد على أهمية الجانب العقائدي في ترسيخ أخلاق السوق وتحقيق البركة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، المذهب الاقتصادي، الأخلاق، الشريعة، النظرية، التطبيق.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين ...

وبعد:

يعدَّ المذهب الاقتصادي الإسلامي أحد المذاهب الفكرية التي تميزت بتوازنها الفريد بين القيم الروحية والمبادئ العملية، حيث يجمع بين التوجيه الأخلاقي والضوابط التنظيمية في آنٍ واحد، على خلاف النظم الاقتصادية الوضعية التي تنطلق من رؤى مادية بحتة، إذ ينبثق الاقتصاد الإسلامي من التصور الإسلامي الشامل للكون والإنسان والحياة مستندًا إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة كمصدرين أساسيين للتشريع، وقد اختلفت وجهات النظر في فهم الاقتصاد الإسلامي ، بين من يراه مجرد علم، وبين من يراه مجرد مذهب، وبين من يراه مجرد وعظ أخلاقي نظري يهدف إلى تهذيب النفس وضبط السلوك، ومن يعتبره نظامًا متكاملًا ينظم المعاملات الاقتصادية على أسس واضحة ومعايير دقيقة. والحقيقة أن الاقتصاد الإسلامي يجمع بين العلم والمذهب وبين الوعظ الذي يشكل الإطار القيمي، والتنظيم الذي يحدد القواعد العملية للمبادلات، مما يمنحه مرونة وفاعلية في مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة. وإذا رجعنا إلى المذهب الاقتصادي الإسلامي سنرى أن فيه حلولا ناجعة من خلال القرآن والسنة النبوية، ولتسليط الضوء على أبرز المفاهيم الاقتصادية الإسلامية ومفهومها، فقد اتخذناه ليكون موضوعاً لبحثنا هذا الذي وسمناه بـ(الاقتصاد الإسلامي بين الوعظ والتنظيم)، وقد حاولنا أن نكشف أهم أسس المفهوم الاقتصادي الإسلامي ومرتكزاته وتنظيمه، فضلاً عمّا حواه من أخلاقيات برزت من خلال نصوص التشريع الإسلامي.

الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات المعاصرة موضوع المذهب الاقتصادي الإسلامي من زوايا متعددة، حيث ركز بعضها على خصائصه، وناقش البعض الآخر دوره في التنمية الاقتصادية، فيما اهتم آخرون ببيان الفرق بينه وبين الاقتصاد الوضعي، ومن أبرز هذه الدراسات:

1- **دراسة التسخيري (1992):** حيث تطرقت إلى دور الدولة الوعظي والتربوي، وضرورة أن تتولى الدولة مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجال الاقتصادي، مع التركيز على الجوانب الأخلاقية والإنتاجية.

2- **دراسة الهاشمي (1994):** التي تناولت الأبعاد التشريعية والتنظيمية للنظام الاقتصادي الإسلامي، وأكدت أن الاقتصاد الإسلامي يملك آليات ذاتية لضبط السوق من خلال مؤسسات مثل الحسبة، وأدوات تشريعية كمنطقة الفراغ.

3- **دراسة الشاذلي (1998):** بعنوان "العقيدة والنظام الاقتصادي في الإسلام"، تناولت فيها الأسس العقائدية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، وبيّنت كيف أن العقيدة الإسلامية تشكل منطلقًا لكل السلوكيات الاقتصادية، بما في ذلك الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

4- **دراسة القري (2006):** بعنوان "مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، حيث تناول المؤلف أسس النظام الاقتصادي الإسلامي، وبيّن كيف يمكن للدولة أن تقوم بدور فاعل في إعادة توجيه النشاط الاقتصادي وفق القيم الإسلامية، مشيرًا إلى أن الدولة الحديثة تمتلك من الوسائل ما يجعلها محورًا أساسيًا في تحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية.

5- **دراسة الخطيب (2007):** في كتابه "الاقتصاد الإسلامي، الأسس والتطبيقات"، والتي ركز فيها على أهمية تدخل الدولة في الاقتصاد الإسلامي، مبينًا أن تدخلها لا يقتصر على تطبيق الأحكام الثابتة بل يشمل ملء منطقة الفراغ التشريعي، بما يضمن تحقق مقاصد الشريعة.

6- **دراسة دنيا (2021):** ناقشت أثر العقيدة على النشاط الاقتصادي، وأشارت إلى مفهوم البركة كعنصر روحي-اقتصادي ينعكس على الإنتاج والمعيشة، وأكدت أن الإسلام يربط بين الإيمان والرزق، وهو ما تفتقر إليه النظم الوضعية.

7- **دراسة القرضاوي (2022):** ركزت على قدسية العمل في الإسلام وربط الكسب الحلال بالعبادة، وأكدت أن الدولة مسؤولة عن تعزيز ثقافة العمل والإنتاج في المجتمع المسلم.

وتُظهر هذه الدراسات عمق البنية الفكرية للمذهب الاقتصادي الإسلامي، وتؤكد على أهمية الدولة، والأخلاق، والعقيدة في تشكيل وقيادة هذا المذهب ليكون مشروعًا واقعيًا وعمليًا.

المفهوم اللغوي والاصطلاحي للمذهب الاقتصادي الإسلامي

المذهب لغة: مكان الذهاب وهو الطريق والذهاب، السير والمرور والمذهب مصدر كالذهاب، وذهب به واذهبه غيره، ازاله، والمذهب: المعتقد الذي يذهب اليه. (ابن منظور، 1232، ج7، ص. 48-49).

الاقتصاد لغة: الاقتصاد والقصد، بين الاسراف والتقتير، يقال: فلان مقتصد في النفقة، قال تعالى: وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ سجى [لقمان: 19]. (الفراهيدي، 1988، ص. 54-55) والقصد: العدل، وكذلك: استقامة الطريقة، وقصد يقصد قصداً فهو قاصد. والقصد في المعيشة ألّا تسرف ولا تقتر، وجاء في الحديث (ما عال من اقتصد). (الالباني، 2001، ج1، ص. 448).

أما اصطلاحاً

فالاقتصاد: هو علم يبحث في كل ما يتعلق بالثروة والمال والتكسب والتملك والانفاق كما يبحث في مسائل الانتاج والاستثمار والتوفير والادخار ومسائل الغنى والفقر. (الشرباصي،1981، ج1، ص. 36).

وعلم الاقتصاد: هو دراسة السلوك الإنساني المتعلق بالإنتاج، والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات. (القحف، 1984، ج1، ص. 5).

او كما عرَّفه محمد باقر الصدر بأنه: العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وما تتضمنه من احداث وظواهر وربطها بالأسباب والعوامل التي تتحكم فيها. (الصدر، 2004، ج1، ص. 26).

أما **الاقتصاد الإسلامي:** هو العلم الذي يبحث عن أسباب المشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها في إطار الشريعة الإسلامية. (يسري، 1999، ج1، ص. 18).

والاقتصاد الإسلامي: النظام الذي يعالج توزيع الاموال والمنافع على جميع افراد الرعية وتمكينهم من الانتفاع بها وكيفية السعي لها وحيازتها. (قلعة جي، 1995، ج1، ص. 23).

والمذهب الاقتصادي الإسلامي: هو مصطلح أطلقه العديد من علماء الاقتصاد الإسلامي على التعبير عن المبادئ والاصول والاسس الاقتصادية الثابتة غير قابلة للتغيير والتبديل الى يوم القيامة. (العبيدي، 1974، ج1، ص. 26).

وجاء أحد الباحثين معرفا **المذهب الاقتصادي الإسلامي،** بأنه مجموعة من الأصول والقواعد العامة الاقتصادية التي نستنبطها من الكتاب والسنة المطهرة والبناء الاقتصادي على أساس تلك الاصول بحسب الزمان والمكان. (العسال وعبد الكريم، 2012، ص. 16). كما عرَّفه محمد باقر الصدر: بأنه عبارة عن الطريقة التي يفضل المجتمع الإسلامي اتباعها في حياته الاقتصادية وتنظيمها وحل مشاكلها العملية. (الصدر، 2004، ج1، ص. 27).

الرؤية التشريعية في الكتاب والسنة للمذهب الاقتصادي الإسلامي

إن من أهم ما جاء به الإسلام بعد القضايا العقائدية والاحكام الشرعية هو المبدأ الاقتصادي باعتباره هو الاساس في تكوين الدولة وجعلها قوية متينة تستطيع الوقوف امام اقرانها، ولذا اهتم الإسلام بالمبدأ الاقتصادي بدأً من الفرد وصعوداً للمجتمع ثم إلى الدولة بأحكام وقوانين وأنظمة واضحة وصريحة اكدت عليها الكثير من الآيات القرآنية الكريمة والاحاديث النبوية الشريفة، ولأن الاقتصاد الإسلامي من خصائصه أنه رباني المصدر فانه مستمد من بيان الله تعالى في كتابه الكريم او على لسان رسوله (ص)، فالمصدر الأول هو القرآن الكريم الذي حفظ كما انزل، (السالوس، 2000، ج1، ص. 24). بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

الاقتصاد الإسلامي بين العلم والمذهب

الاقتصاد كعلم: يدرس الظواهر الاقتصادية ويحللها بقصد الخروج بقوانين اقتصادية مثل قانون تناقص المنفعة وقانون الغلة المتزايدة وقانون العرض والطلب وهذه قوانين نظرية تبحث ما هو موجود في الواقع ولا علاقة لها بالأخلاق أو السياسة أو اتجاهات الدولة الاقتصادية أو مفهوم المجتمع لفكرة العدالة. (كاظم، 2025، ص. 264). وهذه القوانين هي قوانين محايدة وليست بعوامل مميزة

يستقل بها مذهب معين أو ينفرد بها دون غيره من المذاهب فلا توصف بأنها رأسمالية أو اشتراكية أو إسلامية وإنما هي حقائق علمية لا دين ولا جنسية لها فهي قواعد وقوانين عامة لا تتفاوت فيها الشعوب، أما عن كيفية عمل وتطبيق هذه القوانين الاقتصادية على أرض الواقع، وكيفية التأثير فيها ومدى الاستفادة منها فهنا يأتي دور المذهب الاقتصادي للدولة بحسب ما يستهدفه ذلك المذهب. (الفنجري، 2021، ج1، ص. 61). فعلم الاقتصاد الذي يقوم بدراسة سبل تحقيق أوفر للدخل لتأمين متطلبات الفرد والمجتمع والدولة مع زيادة واستثمار مواردها بأقل النفقات، وذلك بعد تطبيق الاقتصاد الإسلامي على أرض الواقع، فينتج لنا علم اقتصادي إسلامي متأثر بالمذهب الاقتصادي الإسلامي الذي تتجسد فيه نظرة المسلم للحلال والحرام لتنظيم حياته الاقتصادية فعلم الاقتصاد الإسلامي من انتاج وتوزيع واستثمار واستهلاك هو ليس غاية في ذاته بل وسيلة لغاية المسلم التي يضعها أمام عينيه دائما وهي نوال رضا الله تعالى. (العجلوني، 2019، ج1، ص. 22-23).

أما الاقتصاد كمذهب: فنتيجة التطور الذي حصل أواخر السنين المنصرمة، وبروز المشاكل الكثيرة الداعية إلى ايجاد الحلول الاقتصادية الناجعة تغيَّرت نوعية الدراسات الاقتصادية، وأصبحت ذات طابع مذهبي، إلى جانب طابعها العلمي. فلم تتوقف عند حدود استنباط القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، بل ذهبت إلى أن تضع أهداف وخطط للحياة الاقتصادية، ورسم تلك الخطط بشكل يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف. وهذا ما يعبر عنه بالمذهبية. إلا أن ذلك لا يعني أن المذهب الاقتصادي حديث الظهور، بل هو قديم قدم المجتمعات البشرية، فلا يتصور مجتمع بشري دون مذهب اقتصادي، لأن كل مجتمع يعمل ويمارس انتاج الثروة وتوزيعها، فلابد له من وسيلة وآلية وطريقة يتفق عليها لتنظيم هذه العمليات الاقتصادية، وهذه الطريقة هي التي تحدد مذهبه الاقتصادي. غير أن الظروف والأوضاع لم تكن قد بلغت درجة من الأهمية لجعلها تؤثر في حياة ونظام الدول إلى مطلع القرن العشرين، فالمذهب الاقتصادي هو الذي يضع أهداف الحياة الاقتصادية، ويرسم الوسائل والآليات لتحقيق هذه الأهداف. (الفنجري، 2021، ج1، ص. 61-62).

فالمذهب الاقتصادي من حيث هو مذهب يعتبر الطريقة التي تنبثق من عقيدة المجتمع ورؤيته للملكية ووسائل التملك والحرية الاقتصادية ونحوها من الاجراءات مما يحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فالنظام الاقتصادي هو التطبيق العملي للمذهب الذي ينتمي اليه. (القره داغي، 1995، ج1، ص. 30).

يقول الدكتور عيسى عبده: "يقول بعض البسطاء أن الاقتصاد الإسلامي علم مستورد ولا عهد للمسلمين به إلا نقلا عن الغرب ... وهذا الغرب نقل عن الاغريق ... واصطبغت المعاملات بالكثير من صبغة الغرب ... فإذا كان الإسلام خلا من وضع القواعد لكل ما تقدم ذكره، فهل يكون شرعاً كاملاً؟ وإذا كان الإسلام برسالته الخالدة قد أهمل النظر في مقومات الحياة الدنيا وترك هذا الأمر لمفاليك القرن التاسع عشر ومن جاء في أثرهم فهل يكون هذا الشرع كاملاً؟" (عبده، 2009، ج1، ص. 1-2).

وردَّ هذا السؤال يبدأ من قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: 3]، كما أنه ينتهي به، فالدين – التشريع – لم يترك شاردةً ولا واردة إلا ذكرها، كما ذكر الرازي في تفسيره: "انه تعالى لما جعل الوقائع جعلها قسمين، الأولى: هي التي نصّ على أحكامها، والثانية: هي التي يمكن استنباط الحكم فيها بواسطة قيامها على الحكم الأول). (الرازي، 1981، ج11، ص. 140). أي أن المشرِّع الإسلامي وضع قواعد عامة استنبط المجتهدين الأحكام منها لحل المشاكل الاقتصادية، وفهم ومعرفة طبيعتها، وماهي الحلول النافعة لها، وبما أن الإسلام عقيدة وشرعة ومنهاجاً جاء لحلِّ المشاكل الاقتصادية للفرد والمجتمع والدولة. (كاظم، 2025، ص.

266). ولأن الدولة التي أسَّسها الإسلام مرَّ عليها ما يقارب 1300 سنة، قد طرأت عليها مشاكل اقتصادية، وهذا أمر بدهي لكل دولة، فحين نأتي للفكر الرأسمالي لبيان أس المشكلة الاقتصادية، نراه يصرِّح بأنها بسبب ندرة الموارد المتاحة أمام كثر الحاجات الإنسانية، والمتطلبات البشرية، في قبال ذلك يأتي الفكر الإسلامي معترفاً بهذه المشكلة، غير أنَّ له عقيدة أخرى ومنهج آخر غير المنهج الرأسمالي، ففي حين أن النظام الرأسمالي يُصرِّ على ندرة الموارد المتاحة، نرى أن الفكر الإسلامي يعتقد ويؤمن إيماناً قاطعاً أن الموارد التي خلقها الباري عز وجل على وجه البسيطة تكفي للبشرية جمعاء، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا ﴾ [فصلت: 10]، أي أن الموارد كافية ومتاحة، ولا يوجد فيها ندرة، إلا أن الفكر الإسلامي يعزو سبب المشاكل الاقتصادية بقلّة الإنتاج، أو عدم وجود الجودة فيه وسوء التوزيع والظلم في إعادة التوزيع. وكل هذا يؤدي إلى وجود مشاكل اقتصادية ،والنتيجة ان الفكر الرأسمالي والفكر الإسلامي كلاهما يعترفان بالمشكلة ولكن يختلفان في ماهية أسبابها ومن هنا نرى أن للإسلام عقيدة خاصة وتصورات نحو المبدأ والمنتهى وعلاقة الإنسان والكون والارزاق والموت والحياة والفقر والغنى فصار بديهي وجود اقتصاد إسلامي يعبر عن هذه العقيدة والتصورات وذلك من خلال نصوص قرآنية ونبوية والمطلع على كتب علماء الإسلام من المتقدمين والمتأخرين لوجد فيها اجتهاداتهم واستنباطاتهم المأخوذة من الكتاب والسنة في مختلف مجالات المال وعلاقته بالإنسان عن طريق اكتسابه وكيفية صرفه وما هي السبل لإنتاجه وآلية توزيعه. (القره داغي، 1995، ج1، ص. 112-113).

من هنا نرى أن الاقتصاد الإسلامي كعلم يأخذ الظواهر الاقتصادية ويحللها بقصد الخروج بقوانين اقتصادية مثل قانون العرض والطلب وقانون الغلة المتزايدة بغض النظر عن المذهب، (الفنجري، 2021، ص. 37). وأما كونه كمذهب اقتصادي إسلامي، فيأخذ من الكتاب والسنة المبادئ والأصول والأسس الاقتصادية الثابتة التي لا تتغيَّر ولا تتبدَّل إلى قيام الساعة. (العبيدي، 1974، ج1، ص. 26).

معالم المذهب الاقتصادي

إن المطَّلع على الآيات القرآنية الكريمة والروايات الشريفة سيلاحظ أن الإسلام قد قرَّر أصول الاقتصاد منذ بدء التشريع الإسلامي، والمتتبع لحياة الرسول (ص) سيرى أثر ذلك التشريع، فقد كان النبي محمد (ص) نموذجاً حياً لتطبيق ذلك التشريع، والذي يرى أن الأحكام كانت غير كافية ومحدودة في ذلك الوقت، نقول له: إن ذلك يُعزى لسببين أساسيين، **الأول:** فقر البيئة، فقد كان للفقر السائد آنذاك دوراً لتواضع الاقتصاد ونشاطه، فقد كانوا يقتصرون في أعمالهم على الرعي والزراعة والتجارة الضيقة المحدودة. أما **الثاني:** فهو قوة الوازع والدافع والمحرك الديني، وتمكنه من نفوس الناس، فلا غشّ ولا تدليس، ولا غبن ولا احتكار إلا ما ندر، وبعد أن توسَّع الدين الإسلامي وتوسعت المعاملات الاقتصادية، لوحظ تطور الدراسات الفقهية الاقتصادية للعلماء وبدأوا يضعون أحكاماً شرعية مستندين إلى نصوص الكتاب والسنة النبوية الشريفة، ومستفيدين من القواعد العامة لهما، فألَفوا التصانيف التي تبحث في الفقه الاقتصادي إلى أن وصل الحال أن يبحث الفقهاء في أحوال المصارف والبنوك، وما هي طرق التعامل معها وكيفية عملها. (الأحمد، 1999، ج1، ص. 5).

فالإسلام جاء وافياً بمطالب الحياة كلها يسدُّ عَوَزها، ويُحقِّقُ لها أهداف العمران في شتى جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فعالج الإسلام جميع أحوال الإنسان، ووضع لكل حال ما يصلحها، ويقوِّم أمرها باعتبار أن الإنسان من صنع الله والله أعلم بما صنع، فقرَّر من الأحكام الاقتصادية ما يكفي لتنظيم أوجه العلاقة بين المتعاملين، فجاءت أحكامه شاملة في ذلك، مُنظِّمةً

لأوجه كسب المال وتنميته، وأوجه صرفه وانفاقه، وكيفية تنميته في الأوجه المشروعة، مثال ذلك ما يوزع من الإرث على الورثة حسب قربهم لطفاً بالأسرة وحفاظا لها من الضياع والتشتت بعد وفاة القائم بأمرها. وبهذا يكون الإسلام قد شرَّع أروع النظم الاقتصادية يتبادل الناس بها جميع أنواع العقود المباحة من بيع وشراء ورهن وحوالة وشركات وزراعة وتجارة. (الطريقي، 2003، ج1، ص. 13-14).

ومن أبرز معالم المذهب الاقتصادي الإسلامي:

1- تحريم الربا

الربا هو زيادة غير مشروعة على القروض وهو محرم في الدين الإسلامي وفي كل الشرائع السماوية، لما فيه من اضرار اجتماعية واقتصادية، وما فيه من ظلم واستغلال للمقابل، حيث يولّد العداء والبغضاء بين ابناء المجتمع. (الطريقي، 2003، ج1، ص. 65). قال الله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ ﴾ [البقرة: 275]. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [آل عمران: 130].

2- تشريع الزكاة

تعتبر الزكاة أداة توازن اجتماعي في المجتمع المسلم فهي أخذ من الاغنياء وإعطاء إلى المحتاجين في المجتمع. (حردان، 2003، ص. 183). فالزكاة في الإسلام لا تعد عبادة فردية فقط، وإنما تعتبر أداة اقتصادية قوية الغاية منها اعادة توزيع الثروات بشكل يضمن العدالة للجميع وهي جزء رئيسي من نظام العدالة الاجتماعية وتعتبر معلم اقتصادي اختص به الإسلام تعمل على تقليل الفوارق الاقتصادية لتحقيق التوازن بين افراد المجتمع. ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: 43]. (القرضاوي، 2022، ج1، ص. 123).

3 - الخمس

قال تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: 41].

يتصور البعض أن هذه الضريبة الإسلامية، هي نوع من التمييز العنصري لأن نصفها يُعطى لآل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا أمر لا ينسجم مع روح العدالة الاجتماعية للإسلام، وللرد عليه نقول: إن هؤلاء لم يدرسوا ظروف هذا الحكم وضرورياته بدقة كافية، لأن نصف الخُمس يعطى لذرية الرسول (ص)، والنصف الآخر يعطى لباقي الناس الفقراء والمحتاجين من غير ذرية الرسول (ص)، ولأنهم لا يحق لهم أخذ شيء من أموال الزكاة، وعليه فالخمس من المعالم التشريعية التي تساهم في تنمية معالم الاقتصاد الإسلامي. (الشيرازي، 1987، ج1، ص. 302).

4- تحريم الغش والخداع

قال تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: 1]. في هذه الآية تهديد واضح وصريح من قبل الله عز وجل فالويل هو الحزن والهلاك والعذاب الشديد وقيل هو وادٍ في جهنم، والتطفيف: هو البخس في الكيل والميزان، ونقص المكيال. والمطففين: هم من يأخذوا عند الشراء أكثر من حقهم ويعطون عند البيع أقل من الحق الذي عليهم، فالويل هو جزاء من يتعامل بالغش والخداع (الشيرازي، 1987،

ج2، ص. 13). كما نهى رسول الله (ص) عن الغش والخداع، حيث روي أنه قال: "من غشَّ مسلماً في شراء او بيع فليس منَّا، ويحشر يوم القيامة مع اليهود، لأنهم أغشُّ الخلق للمسلمين". (الصنعاني، 1426هـ، ج4، ص. 2056). وقال (ص): "من بات وفي قلبه غشٌ لأخيه المسلم بات في سخط الله وأصبح كذلك حتى يتوب"، (القمي، 1996، ج3، ص. 794). فالإسلام الحنيف حرم على المسلم الغش في المعاملات باعتبار أن الغش هو خيانة للأمانة وتدليس في حق الاخرين، ومن المعلوم إن الغش يؤدي لإفساد وخراب العلاقات بين أفراد المجتمع، ويدمر الثقة بينهم والتي تعدُّ الأساس الأول والأهم في المعاملات. فالغش في الكيل والميزان يفضي إلى أخذ حقوق الآخرين وسلبها، لذا عدَّه الإسلام من الكبائر التي لابدَ للفرد من اجتنابها. (المقدسي، 2000، ج1، ص. 352).

5- تشريع نظام المشاركة والمضاربة

المشاركة والمضاربة: تعني الشراكة بالمال والعمل والخبرة في التجارة. (القره داغي، 1995، ج1، ص. 231). فإذا اتفق اثنان على أن يكون المال من أحدهما والعمل بهذا المال في التجارة من الآخر وأن يكون الربح بينهما سمي هذا الاتفاق مضاربة وقراضاً ومقارضة. (مغنية، 2010، ج4، ص. 151). ومصدر التسمية بالمضاربة قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾ [المزمل: 20]. فأن خير من يمثِّل المشاركة العادلة هو نظام المشاركة والمضاربة، فهما يمثلان ثمار العمل والانتاج العادل، حيث يلتقيان على أساس العدالة في تقاسم الارباح والمخاطر في نظام المضاربة. وفيه يحق لصاحب المال أن يتحمل الخسارة إذا كانت في رأس المال، بينما يتم توزيع الربح بين المضارب وصاحب المال على وفق اتفاق مسبق، وهذا يعزز المسؤولية المشتركة ويشجع الفرد على الاستثمار والانتاج. (الصدر، 2004، ج1، ص. 201).

المنطلقات الفكرية للمذهب الاقتصادي الإسلامي

يتسم الاقتصاد الإسلامي بخصوصية تنبع من كونه متجذراً من القرآن والسنة بشكل واضح، حيث أنه عبارة عن مجموعة من المبادئ والقوانين والتشريعات التي هدفها تحقيق التوازن بين الربح والعدالة والمشاركة الواضحة الفعالة لتنمية المجتمع، وهو كذلك يمثل رؤية متكاملة رصينة غايته تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفرد والمجتمع وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي والعيش برفاهية وذلك من خلال الالتزام بمبادئ الشرع وتطبيقها والتوازن بين مصالح الدنيا والاخرة، (الشبلي، 1981، ج1، ص. 26). فلكل نظام اقتصادي قوانين ومناهج فكرية يستند عليها في تأسيس أركانه وبيان أهدافه. كذلك الاقتصاد الإسلامي يرتكز على قوانين ومنهج فكري إسلامي تجعل منه اقتصادا فعالاً ينماز عن غيره في أسسهِ واهدافه ومرتكزاته ووسائله. فالخصوصية الواضحة فيه أنه يأخذ قوانينه ومنهجه من النصوص القرآنية والسنة النبوية الشريفة. (دنيا، 2021، ج1، ص. 48-49). ومن أبرز منطلقاته الفكرية:

1-العدالة الاقتصادية

إن أكثر ما حذَّر منه الدين الإسلامي من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة هو الظلم، لأن مرتكزات الدين الحنيف جاءت على أساس العدل والإحسان، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: 90]. وما ذلك إلا لأثر العدالة الواضح في التوزيع، (المصري، 2006، ج1، ص. 36). فالعدالة الاقتصادية في الإسلام ليست مجرد فرضيات غير واقعية ونظريات بحتة، بل هي نظام وقوانين عملية تترجم في الاحكام الشرعية كالزكاة والمواريث وتحريم الربا وتوزيع الثروات بشكل عادل يتحقق معه التوازن بين أفراد المجتمع ليمنع الظلم. ونرى أن الاقتصاد الإسلامي وعدالته يعدُّ نظاماً متوازناً أفضل من بقية الأنظمة التي هي من

صنع البشر وفيها يختلط الصواب بالخطأ. (قطب، 1993، ج1، ص. 125). فقام المذهب الاقتصادي الإسلامي على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تأسيس قوانين تمنع الظلم وتضمن حق الفرد وكيفية توزيع الثروات بشكل عادل، ليمنع الاحتكار والربا وخير مثال على ذلك قول الله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾ [الحشر: 7]. بمعنى أنه لا يجوز أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة دون أخرى، وهذا تحقيق لمبدأ العدالة الاقتصادية. (الفنجري، 2021، ج1، ص.20).

2- التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية في الدين الإسلامي فريضة عبادية، وهي من ضروب العبادة المهمة، فالمسلمون حكاما ومجتمعات مقربون للمولى عز وجل بقدر تعميرهم للدنيا مع النظر للأخرة وأخذهم بأسباب التنمية الاقتصادية، (الفنجري، 2021، ج1، ص. 39). فالتنمية الاقتصادية اضافة إلى كونها عملية اقتصادية، فهي تشمل دراسة السلوك الفردي والاجتماعي والأعراف والتقاليد السائدة والقيم الموجودة، كذلك تشمل دراسة السياسة الداخلية والخارجية وتنمية الفرد باعتباره العصب الأساس للتنمية الاقتصادية. لأن من المعروف أن التنمية لا تكون فقط بالتقدم المادي، بل لابد من الأخذ بالاعتبار والتركيز على الجانب الاجتماعي بتحسين مستوى الدخل للفرد، وهذا هو الهدف الاساسي الذي يكسبها جدواها ومبررها. (درويش، 1991، ج1، ص. 9). لذا جاء الفقهاء القدامى بمعالجة القضايا التي تخصّ التنمية الاقتصادية مبينين بوضوح أنها ليست فقط عملية انتاجية بحتة، بل هي عملية كفاية في الانتاج تسير بعدالة في التوزيع، أي أنها عملية إنسانية غايتها تنمية الفرد وتقدمه من الناحيتين المادية والروحية. (الفنجري، 2021، ج1، ص. 94). كما أن القرآن الكريم يؤكد على استثمار الموارد التي هيئها الله تعالى في الأرض بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك: 15]. وأكد على العمل بجدٍ من خلال السفر في أقطار الأرض ومناكبها والتزود بأنواع المكاسب والتجارة لاستخراج الرزق وتنمية الحياة الاقتصادية، مع التذكير بأن كل شيء مردّه إلى الله تعالى. (ابن كثير، 1332هـ، ج3، ص. 561).

3- تحقيق الكفاية والرفاهية

قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة: 286]. أي أنه تعالى لا يكلِّف أحدا فوق طاقته، وهذا من لطف المولى عز وجل بالخلق ورأفته ورحمته وإحسانه بهم، وهذا يُبيّن لنا مبدأ الكفاية والعدالة على مستوى التكاليف الواجبات التي أمر بها الشرع. (ابن كثير، 1332هـ، ج3، ص. 500). وإذا جئنا لمستوى الرفاهية التي يريدها الشرع، سنرى أن الدين الإسلامي من أهدافه الاساسية هو تحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمعات، والتسهيل عليهم، بمعنى أنه يطلب ضرورة تحقيق حياة اقتصادية جيدة، وذلك بإشباع جميع الاحتياجات الإنسانية الرئيسية وإبعاد كافة الأسباب التي تجعل المتاعب والصعاب تطفو على السطح. وكذلك أن الاقتصاد الإسلامي يسعى إلى تحسين نوعية الحياة على المستوى المادي والمعنوي. (نصار، 2000، ج1، ص. 93-94).

4-التكافل الاجتماعي

يضم التشريع الإسلامي نظماً كثيرة، ونظام التكافل الاجتماعي جزء من تلك النظم والتي تمثل فكرة ونظرة الإسلام العامة عن الكون والحياة والإنسان، الذي يحاول أن يأخذ بيد البشرية نحو كمالها المطلق والاستقرار المطلوب والمرجو، وأن للشريعة الغراء رأيها المستقل في كل مبدأ عالمي ونظام إنساني. (علوان، 1984، ج1، ص. 9-10). وذلك لإن للإسلام الحنيف فلسفة مستقلة متميزة

في نظرته إلى المال ومفهوم السعادة والعبادة، وهذه الفلسفة تختلف بمنطوقها ومدلولها عن باقي الفلسفات التي الوضعية، وهذا ما يزيد في إيماننا بأن الشريعة الإسلامية صالحة كانت ولا زالت وستبقى بسموها الفكري المستمر على مر الأزمنة، (علوان، 1984، ج1، ص. 21). وأن من الحقائق التي لا شكَّ ولا شبهة فيها أن افراد النوع الإنساني يختلفون في الصفات الجسدية من حيث صلابة العود وعدمه، وفي الصفات النفسية كقوة العزيمة والصبر والشجاعة، وفي الصفات الفكرية من حدة الذكاء وغير ذلك من مقومات الشخصية الإنسانية. ولهذا الاختلاف والتفاوت في الامكانات شُرّع التكافل الاجتماعي ليكون هناك توازن بين أفراد المجتمع حتى لا تكون هناك تناقضات واضحة وبيّنة في المستوى المعيشي، فجاء الإسلام وشرَّع الإرث لتفتيت الثروة، وشرَّع الزكاة لتقوية التكافل الاجتماعي بين الناس، ونهى عن الإسراف والبذخ، وشرَّع الهبات والصدقات وغيرها، لتحقيق التوازن بين الأفراد، وليحثَّ المسلم على الجود فيعطي الغني للفقير لتقوى أواصر المحبة والاخوة وتنتفي بواعث الحقد الطبقي. (الطريقي، 2003، ج1، ص. 29). وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ * لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾ [المعارج: 24-25].

معيارية الاخلاق في الاقتصاد الإسلامي

تعرف الاخلاق بأنها القيم العليا التي يلتزم بها الإنسان في السلوك الاقتصادي وهذه القيم تعمل على افعال الإنسان الإرادية وتستهدف ايجاد واقع على نحو ما ينبغي أن يكون، (العوضي، 2003، ج1، ص. 6) بعض الأنظمة التي تُحسّن الاقتصاد تُركز فقط على جني المال، وتُغفل عن فعل الصواب والخير. أما في الإسلام، فالاقتصاد والأخلاق (الصواب والخطأ) مُترابطان. وقد علّم النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) أن البائع الكريم الأمين الذي يسعى لكسب المال بأمانة سيُكافأ وسيكون له فضلٌ عظيم يوم القيامة، حتى لو كان قريبًا من الأنبياء والصالحين. ولذلك، يسعى المسلمون إلى الصدق والإنصاف عند الشراء والبيع، ويؤمنون بضرورة فعل الصواب دائمًا، لا التركيز فقط على جني المال، (المرزوقي، 1998، ج1، ص. 67-68) وكذلك يتجلى هذا الاقتران في كل الحالات الاقتصادية في الانتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك، (القرضاوي، 2022، ج1، ص. 75). ومن أهم المعايير الاخلاقية التي لابد أن يتصف بها الاقتصاد الإسلامي:

1. الصدق

وهو إخبار عن الشيء بما هو عليه، بينما الكذب الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه. وفي مجال التعامل يكون الصدق بالإخبار عن الأوصاف الواقعية الحقيقية لموضوع العقود – مثلاً – يكون الصدق في ثمن شراء المبيع وتكلفة نقله، أو ما إلى ذلك مثل بيع المرابحة أو الحطيطة (التقليل من الثمن)، أو المواضعة، أي حين يكون البيع بثمن الشراء مع ربح محدد أو بنفس ثمن الشراء أو بخسارة محددة بينما مخالفة ذلك كذب يعطي الطرف الآخر حق الفسخ. (يوسف، 1990، ج1، ص. 102).

2. الأمانة

وهي خلق مرتبط بالصدق وإذا كانت الأمانة تعني تحمل المسؤولية والقيام بالتكاليف، فان ذلك يكسبها أهمية خاصة في مجال التعامل لأن الواجب . لكي تستقر المعاملات . أن تكون هناك ثقة متبادلة بين المنتج والمستهلك والتاجر . (يوسف، 1990، ج1، ص. 102).

3. الوفاء بالعهد

عندما يعد شخصٌ ما بشيءٍ ما ثم يفي به، يبدأ الآخرون بالثقة به. ولأنهم يثقون به، يُعطونه مالهم ليستخدمه في التجارة أو الشراء. وباستخدامه هذا المال بحكمة، يستطيع هو والآخرون جني المزيد من المال وتحقيق النجاح. وهذا يُساعد الجميع على أن يصبحوا

أكثر سعادةً ويعيشوا حياةً أكثر راحةً ولهذا نجد أن جميع الدول في العالم تسعى الى تحقيق هذا المعنى، أي الالتزام بالعهود والمواثيق من أجل ترشيد وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، وإلا يكون نصيبهم الانزواء والعزلة والتلف عن الحركة الصناعية والتجارية في العالم. (الشيرازي، 1987، ج2، ص. 225).

4. النهي عن الاحتكار

الاحتكار، حبس الأموال لأجل اغلائها على الناس. (المصري، 2006، ج1، ص136). ولشدة ارتباطه بقوام الحياة الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وانطباعه في احتياج المواد الضرورية وانتظار غلائها من جهة أخرى يعتبر من امقت الصفات وأخبتها، ويكفي من سخط الله أن الشخص المحتكر هو الذي يحاول أن يستغل ظروف الشدائد والمجاعات ويثرى على حساب الدولة والمجتمع، ما كان له أن يتمنى اليسر والرخاء، وإنما يتمنى الشدة والغلاء فيربح حين يخسر الناس ويخسر حين يربحون، ويرى ابن خلدون أن الاحتكار من باب أكل اموال الناس بالباطل. (ابن خلدون، 1406، ج11، ص. 252).

5. الصبر

إن حاجة الناس إلى الصبر حاجة كبيرة، وليس معنى الصبر أن تصبر بلا عمل، إنما يكون الصبر مع العمل والجهاد وعلى نتائجهما فليس هناك عمل يعمله الإنسان إلا ويحتاج فيه إلى زمن وصبر، ولعل الصراع بين الحضارات والأمم هو صراع مصابرة ومرابطة فمن أراد النصر والتقدم والفلاح فليتعلم وليعمل وليصبر وليحتسب. (المصري، 2006، ج1، ص. 39).

أهمية دور السلطة في تنمية المذهب الاقتصادي

الدولة اليوم هي جهاز بيروقراطي ضخم مؤثر على كل نواحي الحياة في المجتمع لا تكاد تقوم مصالح الأفراد إلا من خلاله، حيث يمتلك هذا الجهاز في كل مجتمع القدرة على إعادة توجيه حياة الناس وفكرهم عن طريق ما يمتلك من وسائل إعلام وإذاعة وصحافة وتلفاز وعن طريق سيطرته على مؤسسات التعليم والتوجيه والتربية وما لديها من أجهزة للقمع مثل الشرطة والجيوش والقوة المعنوية القاهرة التي تستطيع بها أن تمنع الأفراد من الحركة أو العمل أو السفر أو التجمع كما يتيح هيكل العلاقات الدولية في الوقت الحاضر إلى إمكانية تأثير الدولة على مواطنيها حتى خارج حدودها عن طريق الاتفاقيات المشتركة والمنظمات الدولية المتخصصة والنفوذ السياسي لبعض الدول على بعضها الآخر. (القري، 2006، ج1، ص. 62-63). فالإسلام ينظر إلى الدولة على أنها مؤسسة مسؤوليتها حفظ الحياة الاجتماعية، وإقامة المقاصد وتوفير الحياة الاقتصادية الكريمة، والدفاع عن العقيدة الإسلامية ونشرها، فعلى الدولة أن تأخذ دورها على محمل الجد والحكمة تحت رؤية شاملة تنطلق من التصور الإسلامي للإنسان والكون والحياة، ولما كان الإسلام يعالج شؤون المجتمع بصورة شاملة، فإنه من المعلوم أن أحوال المجتمع وحاجاته وعلاقاته الاقتصادية في تطور مستمر عليه، فإن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يتطور حسب الظروف التي يعيشها المجتمع. (الخطيب، 2007، ج1، ص. 108). إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من المبادئ المهمة في الاقتصاد الإسلامي التي تمنحه القوة والقدرة على الاستيعاب والشمول، فلا يقتصر تدخل الدولة على مجرد تطبيق الاحكام الثابتة في الشريعة بل يمتد الى ملء منطقة الفراغ من التشريع تتدخل الحكومة لضمان التزام الجميع بأحكام الإسلام المتعلقة بالمال والأعمال. على سبيل المثال، تضمن الحكومة عدم إقراض الناس برسوم إضافية غير مسموح بها، وتمنعهم من امتلاك أراضٍ لا يستخدمونها للزراعة. كما تُعنى الحكومة بأمور مثل ضمان حصول الجميع على الدعم الكافي عند الحاجة، وضمان عدالة وتوازن الاقتصاد، تمامًا كما يُعلّم الإسلام. عندما تظهر حالات جديدة لا

تُغطيها القواعد القديمة مباشرةً، تُنشئ الحكومة قواعد جديدة تتوافق مع المبادئ الإسلامية لضمان معاملة الجميع بإنصاف وعدل. (الهاشمي، 1994، ج1، ص. 278).

الجانب النظري (الوعظي) في الاقتصاد الإسلامي

تلعب الدولة دوراً عظيماً وتوجيهياً مهماً في ترسيخ المبادئ الأخلاقية والشرعية التي تحكم النشاط الاقتصادي، وهذا الدور لا يقتصر على سن القوانين والأحكام، بل يتعداها إلى توجيه المجتمع اقتصاديا بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية فالدولة حين تتدخل في أمر من الامور فإنها لا تحكم الهوى والتشهي، وإنما تطبق شريعة الله تعالى لتحقق الأمن والاستقرار والعدل والكفاية للناس جميعا. (السالوس، 2000، ج1، ص. 85). ومن أبرز الجوانب في هذا الدور:

1- إن الدولة تحمل وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي تقتضي إلزام الأفراد بالعمل بواجباتهم، وهذا يعني أن الدولة تحمل مسؤولية تحميل الأفراد المسؤولية، ولا تترك الامر لمجرد المواعظ الاخلاقية، وإن كان لهذه الدور الكبير في إيجاد الدافع المطلوب. (التسخيري، 1992، ج1، ص. 341).

2- التركيز على ضرورة تنمية الانتاج والقيام بكل ما من شأنه تثقيف الأمة بذلك من الناحية الفكرية وتشجيعها من الناحية العملية على تحقيقه. (التسخيري، 1992، ج1، ص. 334).

3- يجب على الدولة التدخل لمنع الممارسات غير الأخلاقية على المستوى الاقتصادي الإسلامي كالربا والقمار والرشوة والاحتكارات. (الخطيب، 2007، ج1، ص. 119).

4- تشجيع العمل والانتاج حيث تحث الدولة افراد المجتمع على العمل والكسب الحلال، فالإسلام يقدِّس العمل الدنيوي ويعتبره ضرباً من العبادة، واحياناً اخرى جهاداً في سبيل الله تعالى إذا اقترن العمل بالنيَّة الصالحة وصحبة الاخلاص والاتقان. (القرضاوي، 2022، ج1، ص. 137).

5- تراقب الحكومة كيفية ممارسة الناس لأعمالهم التجارية لضمان نزاهة الجميع. ومن بين وسائل تحقيق ذلك نظام الحسبة، الذي يساعد على منع الغش والتجارة غير العادلة والصفقات المالية غير المشروعة، بما يضمن نزاهة الجميع وازدهار الاقتصاد. (العمر، 1963، ج1، ص. 132).

الجانب التنظيمي (التطبيقي) في الاقتصاد الإسلامي

تلعب الدولة في الاقتصاد الإسلامي دوراً تنظيمياً مهماً، حيث يعتبر الحفاظ على العدالة الاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة من مسؤولياتها الأساسية، وأبرز الجوانب في هذا الدور:

1- التوجيه والإشراف على وضع المقاييس وتحديدها، حيث تتحمل الدولة مسؤولية توجيه الأسواق والإشراف عليها لضمان الالتزام بالقيم الإسلامية، لما للدولة من سلطة تشريعية وتنظيمية في تحديد حجم الوزن والمكيال المراد تطبيقه من حيث النوع والكمية بمقياس دقيق يعرف بين الأسواق الاقتصادية كاستعمال الرطل والأوقية والكيلوغرام وغير ذلك من المقاييس. (الحليسي، 1987، ج1، ص. 302).

2- وضع سلم التفضيل والاولويات التي يتقرر على أساسه أولويات تحقيق الأهداف، وذلك بتقديم الضروريات ثم الحاجات ثم التحسينات. (الخطيب، 2007، ج1، ص. 109).

3- إدارة القطاع العام الاقتصادي كالصناعات المعدنية الاستخراجية والصناعات التي يعزف الأفراد عنها لعظم مؤونتها وقلّة ربحها، او لطول أجلها، فإما أن تمدّها الدولة بالمعونة والتشجيع، وإما أن تنهض بها مباشرة. (المصري، 2006، ج1، ص. 89).

4- لتحقيق العدالة في المجتمع نجد أن الدولة، والتي دورها تنفيذ شريعة الله تعالى، تمنع الاحتكار بطرق عملية فتأخذ الأشياء المحتكرة وتبيعها وتعطي لصاحبها الثمن الذي يحقق العدل للبائع والمشتري، أو أنها تجبر المحتكر أن يبيع بالثمن المناسب. (السالوس، 2000، ج1، ص. 92).

أهمية الجوانب العقائدية في الاقتصاد الإسلامي

لكل نظام اقتصادي عقيدة يرتكز عليها في قيام أركانه وتحديد أهدافه، وفي الإسلام تعتبر العقيدة هي الأساس الذي يبنى عليه النظام الاقتصادي بأكمله، حيث ترتبط العقيدة الإسلامية بجميع نواحي الحياة بما فيها النشاط الاقتصادي لتوجهه وتضبطه ضمن إطار القيم والمبادئ الإسلامية، (دنيا، 2021، ج1، ص. 48). فالعقيدة الإسلامية من أهم أسسها إن الإنسان كانت لديه مهامٌ مهمة، مثل وضع قواعد ليتبعها الجميع، واختيار من سيحل محله بعد وفاته. كان عليه أن يُشارك ما تعلمه والأفكار الجيدة التي اكتشفها مع من سيأتي بعده. كما عمل بجدٍ لمساعدة الناس على عيش حياة أفضل والحصول على ما يحتاجونه ويريدونه، ولكن كان عليه أن يفعل ذلك باتباع القواعد والقوانين التي وضعها الله. بدأت هذه القواعد منذ زمن بعيد مع خلق العالم، وشارك فيها العديد من الرسل والأنبياء المميزين، الذين اختارهم الله لمساعدة الناس وهدايتهم. كان آخر هؤلاء الأنبياء النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). عندما انتهى من عمله، لن يأتي بعده رسل أو أنبياء جدد، (الشاذلي، 1998، ص. 62)، قال تعالى: سمحٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ سجى [المائدة: 3]. ومن المحاور الرئيسية التي ركَّز عليها الإسلام هو ربط السلوك الاقتصادي بالعقيدة والمحاور الأخلاقية، وهو أمر يفتقده علم الاقتصاد الحديث ولذلك نجد ان الرسول (ص)، مثلاً قد ربط بعض المحن والعقوبات بأسباب شرعية اقتصادية محضة، مما يبرز الترابط بينهما، مصداقاً لقوله تعالى: سمح وَلَقَدۡ أَخَذۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَسجى [الأعراف: 130]. ومن الإشارات الواضحة في ربط العقيدة بالاقتصاد في القرآن الكريم هو جعل الرزق مرتبطا بالإيمان، كما قال تعالى: سمحوَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِسجى [الأعراف: 96]. وأصل البركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء ويسمى المطر بركه السماء وذلك لثبوت البركة به، كما جعل كثرة الاستغفار مدعاة للرزق الواسع، (العمر، 1963، ج1، ص. 120-121). سمحفَقُلۡتُ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا 10 يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا 11 وَيُمۡدِدۡكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ جَنَّٰتٖ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ أَنۡهَٰرٗاسجى [نوح: 10-12].

فالإنسان مستخلف من قبل الله عز وجل على الأرض يعمرها ويقوم على أمورها ويصلحها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. فالاستخلاف يعكس من جهة السلطة والسيطرة من جانب الإنسان على الأرض والموارد، ومن جهة أخرى يعكس خضوع الأرض وما فيها وما عليها من موارد لقدره الإنسان وسلطته، قال تعالى: سمحهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُسجى [الملك: 15]. ومعنى ذلك أن العلاقة بين الإنسان والطبيعة علاقة منظمة تدور حول النفع والاستفادة، (دنيا، 2021، ج1، ص. 52). يُصاب العلماء الذين يدرسون كيفية بيع وشراء الأشياء بالحيرة، لأنهم لا يفكرون عادةً في البركات أو الهداية الإلهية. فالبركات أشبه بأمنيات خاصة أو عون يأتي من مصدر إلهي أو روحي. ورغم أن البركات مهمة وواضحة للكثيرين، إلا أن الاقتصاديين المعاصرين لم يتناولونها كثيرًا في نظرياتهم. فجميع هذه الأفكار تُشبه ما تفعله الدول اليوم، مثل زيادة الإنتاجية،

وتحسين الجودة، وتشجيع الدول الأجنبية على استثمار الأموال، والسماح للناس بالتنقل بحرية للعمل، وتسهيل شراء وبيع السلع عبر الحدود. تسعى الدول الآن إلى تحقيق هذه الأمور من خلال فتح أسواقها وتسهيل التجارة للجميع. (العمر، 1963، ج1، ص. 122-123).

ثم أن المسلم يدرك تمام الإدراك أن حساب الأرباح والخسائر هو في الآخرة، قال تعالى سمحقُلۡ إِنَّ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَأَهۡلِيهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُسجى [الزمر: 15]. المسلم إذن يستهدف من أعماله الاقتصادية وغيرها، نيل أكبر قدر ممكن من الثواب في الاخرة والذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى، وطبقا لشريعته ومنها عمارة الأرض واصلاحها، (دنيا، 2021، ج1، ص. 56). قال تعالى سمحتِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ نَجۡعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فَسَادٗاۚ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَسجى [القصص: 83]. أن معيار الربح يختلف عند المسلم عن غير المسلم فغير المسلم لا يمكن أن يقدم على عمل تجاري، إلا وقد غلب على ظنه أن له مردوداً مادياً، أما المسلم فإنه قد يعمل العمل الذي ليس له مردود مادي عن رضا وقناعة، بل ويسابق الآخر إليه، وما ذلك إلا لإدراكه أن جزاؤه في الدار الآخرة التي هي خير وأبقى من هذه الحياه الدنيا، وقد رتب الله تعالى جزاء الأعمال الصالحة من الصدقات ونحوها في الدار الآخرة، قال تعالى: سمحمَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ سجى [البقرة: 245]. كما أن المسلم قد يمتنع عن بعض الأعمال التجارية التي تحقق عائداً مرتفعاً بسبب أنها محرمة شرعاً وذلك خشية من عذاب الله وعقوبته. (المرزوقي وآخرون، 1998، ج1، ص. 36).

الخاتمة

1- يُعدُّ المذهب الاقتصادي الإسلامي الطريق الافضل لإدارة الاقتصاد لأنه مجموعة من الاصول والقواعد العامة الاقتصادية التي نستنبطها من الكتاب والسنه المطهرة والتي تنظم الاقتصاد وتحل كافة المشاكل الاقتصادية.

2- إن الاقتصاد الإسلامي كعلم يأخذ الظواهر الاقتصادية ويحللها بقصد الخروج بقوانين اقتصادية، أما كونه كمذهب، فيأخذ من الكتاب والسنة المبادئ والأصول والأسس الاقتصادية الثابتة التي لا تتغير ولا تتبدل إلى قيام الساعة.

3- شرّع الإسلام أروع النظم الاقتصادية يتبادل الناس بها جميع أنواع العقود المباحة من بيع وشراء ورهن وحوالة وشركات وغيرها، ومن أبرز معالم المذهب الاقتصادي الإسلامي: تحريم الربا وتشريع الزكاة وتحريم الغش والخداع وتشريع النظام المشاركة والمضاربة.

4- من أبرز المنطلقات الفكرية للمذهب الاقتصادي الإسلامي هي العدالة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية وتحقيق الكفاية والرفاهية والتكافل الاجتماعي.

5- تمثل الأخلاق القيم العليا التي يلتزم بها الإنسان في السلوك الاقتصادي كالصدق والامانة والوفاء بالعهد والصبر .

6- لسلطة الدولة دور كبير في تنمية المذهب الاقتصادي الإسلامي من الجانبين الوعظي والتنظيمي.

7- تعُدُّ الجوانب العقائدية في الاقتصاد الإسلامي ركيزة أساسية لا يمكن إغفالها، إذ تضفي على النشاط الاقتصادي طابعاً أخلاقياً وروحي يميزه عن غيره من النظم الوضعية.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أحمد، عبد الرحمن يسري. (1999). الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وامكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، جدة – المملكة العربية السعودية.
- الأحمد، ناصر بن محمد. (2001). معالم الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار القلم، سوريا . دمشق.
- الالباني، محمد ناصر الدين. (1992). سلسلة الأحاديث الموضوعة وأثرها السيء في الأمة، مكتبة المعارف، الرياض.
- التسخيري، محمد علي. (2006). الاقتصاد الإسلامي دروس في المذهب وتأصيل المسائل المستحدثة والتركيز على المصرفية الإسلامية، ط1، مكتبة مؤمن قريش، طهران – إيران.
- الحق، احمد لسان. (1987). منهج الاقتصاد الإسلامي في انتاج الثروة واستهلاكها، دار الفرقان للنشر الحديث، ط1، المغرب . الدار البيضاء.
- الحليسي، نواف بن صالح. (1991). المنهج الاقتصادي في المكاييل والموازيين لنبي الله شعيب (ع)، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت . لبنان.
- ابن خلدون، عبد الرحمن. (1988). مقدمة بن خلدون، تحقيق، حجر العاصي، دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت . لبنان.
- درويش، سعاد. (2021). نظرية التنمية الاقتصادية آرثر لويس، وكالة الصحافة العربية، ط1، مصر. الجيزة.
- دنيا، شوقي احمد. (1984). دروس في الاقتصاد الإسلامي النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخريجي، ط1، الرياض.
- الرازي، محمد فخر الدين. (1981). تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت . لبنان.
- السالوس، علي احمد. (1998). الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية، دار الثقافة، الدوحة . قطر.
- الشاذلي، حسن علي. (1979). الاقتصاد الإسلامي مصادره وأسسه المال وتنميته دراسة مقارنة، دار الاتحاد العربي للطباعة، ط1، مصر. القاهرة.
- الشرباصي، احمد. (1981). المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار جيل، ط1، بيروت . لبنان.
- الشيرازي، ناصر مكارم. (2005). الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، دار احياء التراث العربي، ط2، بيروت . لبنان.
- الصدر، محمد باقر. (1987). اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت – لبنان.
- الصنعاني، أبو الفضل حسن بن محمد بن حيدر. (1426هـ). دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية.
- الطريقي، عبد الله بن عبد المحسن. (2009). الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ واهداف، مؤسسة الجريسي للتوزيع والاعلان، ط11، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- عبده، عيسى. (1974). الاقتصاد الإسلامي مدخل ومناهج، دار البحوث العلمية، ط1، الكويت.
- العبيدي، ابراهيم عبد اللطيف الاعظمي. (2019). الاقتصاد الإسلامي ودعائمه، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، ط1، دبي – الامارات العربية المتحدة.

- عجلوني، محمد عبد الفتاح. (2012). أفكار ومفاهيم في الاقتصاد الإسلامي، دار المأمون للنشر والتوزيع، ط1، عمان – المملكة الاردنية الهاشمية. عمان.
- عسال، احمد وعبد الكريم، فتحي. (1984). احمد النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه واهدافه، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة . مصر .
- علوان، عبد الله. (1963). التكافل الاجتماعي في الإسلام، المكتبة العربية، ط1، حلب – سوريا.
- العمر ، فؤاد عبد الله. (2003). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، جدة – المملكة العربية السعودية.
- العوضي، رفعت السيد. (2021). الاخلاق في الاقتصاد الإسلامي، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة – مصر.
- الفراهيدي، أبي عبد الرحمن الخليل بن احمد. (1988). العين، تحقيق: مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، قم . إيران.
- الفنجري، محمد شوقي. (2021). المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط1، مصر. القاهرة.
- قحف، منذر. (2022). الاقتصاد الإسلامي علماً ونظاماً، وقفية الأمير غازي للفكر القرآني، بيروت . لبنان.
- القرضاوي، يوسف. (2022). فقه المعاملات المالية في الإسلام، دار الشروق، ط5، القاهرة – مصر.
- قره داغي، علي محي الدين. (1995). المدخل الى الاقتصاد الإسلامي، شركة البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، ط1، بيروت . لبنان.
- القري، محمد علي. (1993). مقدمة في اصول الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة للنظام الاقتصادي الإسلامي، دار حافظ للنشر والتوزيع، ط2، جدة – المملكة العربية السعودية.
- قطب، سيد. (1995). العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، ط1، مصر. القاهرة.
- قلعه جي، محمد رواس. (1996). معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، ط1، بيروت . لبنان.
- القمي، عباس. (1998). سفينة البحار ومدينة الحكم والاثار، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية المقدسة، ط1، مشهد – ايران.
- كاظم، فوزي خيري. (2025)، دور الدولة في تطوير التنظيمات المالية في الدولة الإسلامية – نظام العطاء في صدر الإسلام انموذجاً، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، مجلد 21، عدد (1) ج1، ص. 260-275 275-260. https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss1/Pt1.787
- ابن كثير، عماد الدين ابي الفداء إسماعيل. (2007). تفسير القرآن العظيم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر. القاهرة.
- المرزوقي، عمر بن فيحان والسعيدي، عبد الله بن محمد والناصر، عبد الله بن ابراهيم والحربي، احمد بن سعد والمقرن، محمد بن سعد. (2006). النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة الرشد، ط2، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- المصري، رفيق يونس. (2010). اصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، ط1، دمشق – سوريا.

- مغنية، محمد جواد. (2000). فقه الامام جعفر الصادق (ع)عرض واستدلال، مؤسسة أنصار يان للطباعة والنشر، ط2، قم . إيران.
- المقدسي، ابن قدامة. (2000). المغني، دار الكتاب العربي، ط3، بيروت . لبنان.
- ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري. (1993). لسان العرب، دار صادر، ط3، بيروت . لبنان.
- نصار، احمد محمد محمود. (1994). مبادئ الاقتصاد الإسلامي دراسة شاملة للأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، دار النفائس، ط1، بيروت – لبنان.
- الهاشمي، علي حسن مطر. (2005). دروس في الاقتصاد الإسلامي، ناظرين، ط1، قم – إيران.
- يوسف، احمد. (1990). القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة – مصر. القاهرة.

List of Sources and References

- The Holy Quran
- Ahmad, Abdul Rahman Yusri. (1999). Islamic Economics: Between Research Methodology and Applicability. Islamic Research and Training Institute, 1st ed., Jeddah, Saudi Arabia.
- Al-Ahmad, Nasser bin Muhammad. (2001). Landmarks of Islamic Economics, 1st ed., Dar Al-Qalam, Damascus, Syria.
- Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din. (1992). The Series of Fabricated Hadiths and Their Negative Impact on the Ummah. Al-Ma'arif Library, Riyadh.
- Al-Taskhiri, Muhammad Ali. (2006). Islamic Economics: Lessons in the School of Thought, Rooting New Issues, and Focusing on Islamic Banking, 1st ed., Mu'min Quraish Library, Tehran, Iran.
- Al-Haqq, Ahmad Lisan. (1987). The Methodology of Islamic Economics in the Production and Consumption of Wealth. Dar Al-Furqan for Modern Publishing, 1st ed., Casablanca, Morocco.
- Al-Hulaysi, Nawaf bin Saleh. (1991). The Economic Approach to Weights and Measures of the Prophet Shu'ayb (peace be upon him), Dar Khader for Printing, Publishing and Distribution, 1st edition, Beirut, Lebanon.
- Ibn Khaldun, Abd al-Rahman. (1988). Ibn Khaldun's Introduction, edited by Hajar al-Assi, Dar wa Maktabat al-Hilal, 1st edition, Beirut, Lebanon.
- Darwish, Suad. (2021). Arthur Lewis's Theory of Economic Development, Arab Press Agency, 1st edition, Giza, Egypt.
- Dunya, Shawqi Ahmad. (1984). Lessons in Islamic Economics: Economic Theory from an Islamic Perspective, Al-Khuraiji Library, 1st edition, Riyadh.

• Al-Razi, Muhammad Fakhr al-Din. (1981). Al-Fakhr al-Razi's Commentary, known as the Great Commentary and Keys to the Unseen, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, 1st edition, Beirut, Lebanon.
• Al-Salous, Ali Ahmad. (1998). Islamic Economics and Jurisprudential Issues, Dar al-Thaqafa, Doha, Qatar.
• Al-Shadhili, Hassan Ali. (1979). Islamic Economics: Its Sources and Foundations, Money and its Development: A Comparative Study, Arab Union Printing House, 1st ed., Cairo, Egypt.
• Al-Sharbasi, Ahmad. (1981). The Islamic Economic Dictionary, Dar Jeel, 1st ed., Beirut, Lebanon.
• Al-Shirazi, Nasser Makarem. (2005). The Ideal Interpretation of the Revealed Book of God, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 2nd ed., Beirut, Lebanon.
• Al-Sadr, Muhammad Baqir. (1987). Our Economy, Dar al-Ta'aruf for Publications, Beirut, Lebanon.
• Al-San'ani, Abu al-Fadl Hassan bin Muhammad bin Haidar. (1426 AH). Dar Ibn al-Jawzi for Publishing and Distribution, 1st ed., Kingdom of Saudi Arabia.
• Al-Tariqi, Abdullah bin Abdul-Muhsin. (2009). Islamic Economics: Foundations, Principles, and Objectives, Al-Jarisi Foundation for Distribution and Advertising, 11th ed., Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
• Abdo, Issa. (1974). Islamic Economics: An Introduction and Methods, Dar al-Buhuth al-Ilmiyah, 1st ed., Kuwait.
• Al-Ubaidi, Ibrahim Abdul Latif Al-Adhami. (2019). Islamic Economics and its Pillars. Dar Al-Shu'un Al-Islamiyyah wa Al-Amal Al-Khayriyyah, 1st ed., Dubai, United Arab Emirates.
• Ajlouni, Muhammad Abdul Fattah. (2012). Ideas and Concepts in Islamic Economics. Dar Al-Ma'mun for Publishing and Distribution, 1st ed., Amman, Hashemite Kingdom of Jordan.
• Assal, Ahmad and Abdul Karim, Fathi. (1984). The Economic System in Islam: Its Principles and Objectives. Wahba Library, 1st ed., Cairo, Egypt.
• Alwan, Abdullah. (1963). Social Solidarity in Islam. Al-Maktaba Al-Arabiyya, 1st ed., Aleppo, Syria.
• Al-Omar, Fouad Abdullah. (2003). An Introduction to the History and Development of Islamic Economics. Islamic Research and Training Institute, 1st ed., Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia.
• Al-Awadi, Rifaat Al-Sayed. (2021). Ethics in Islamic Economics. Dar Al-Kalima for Publishing and Distribution, 1st ed., Cairo, Egypt.
• Al-Farahidi, Abu Abd al-Rahman al-Khalil ibn Ahmad. (1988). Al-Ayn, edited by Mahdi al-Makhzoumi and Ibrahim al-Samarrai, Dar al-Hijrah Foundation, Qom, Iran.

• Al-Fanjari, Muhammad Shawqi. (2021). The Economic Doctrine in Islam, Egyptian General Book Authority, 1st ed., Cairo, Egypt.
• Qahf, Mundhir. (2022). Islamic Economics: Science and System, Prince Ghazi Endowment for Qur'anic Thought, Beirut, Lebanon.
• Al-Qaradawi, Yusuf. (2022). Jurisprudence of Financial Transactions in Islam, Dar al-Shuruq, 5th ed., Cairo, Egypt.
• Qaradaghi, Ali Muhyiddin. (1995). Introduction to Islamic Economics, Al-Bashair Islamic Printing and Publishing Company, 1st ed., Beirut,
Lebanon.
• Al-Qari, Muhammad Ali. (1993). Introduction to the Principles of Islamic Economics: A Comparative Study of the Islamic Economic System, Dar Hafiz for Publishing and Distribution, 2nd ed., Jeddah, Saudi Arabia.
• Qutb, Sayyid. (1995). Social Justice in Islam, Dar Al-Shorouk, 1st ed., Cairo,
Egypt.
• Qal'ahji, Muhammad Rawas. (1996). Dictionary of Jurists' Terminology, Dar Al-Nafais, 1st ed., Beirut, Lebanon.
• Al-Qummi, Abbas. (1998). The Ship of the Seas and the City of Governance and Antiquities, Printing and Publishing Foundation of the Holy Shrine of Imam Reza, 1st ed., Mashhad, Iran.
• Kazim, Fawzi Khairi. (2025). The Role of the State in Developing Financial Organizations in the Islamic State – The System of Ata' in Early Islam as a Model, Wasit Journal of Human Sciences, Vol. 21, No. (1), Part 1, pp. 260-275. 260-
275.
https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss1/Pt1.787
• Ibn Kathir, Imad al-Din Abi al-Fida' Ismail. (2007). Interpretation of the Great Qur'an, Al-Mukhtar Foundation for Publishing and Distribution, Egypt -
Cairo.
• Al-Marzouki, Omar bin Fayhan, Al-Saidi, Abdullah bin Muhammad, Al-Nasser, Abdullah bin Ibrahim, Al-Harbi, Ahmed bin Saad, and Al-Muqrin, Muhammad bin Saad. (2006). The Economic System in Islam, Al-Rushd Library, 2nd ed., Riyadh, Saudi
Arabia.
• Al-Masri, Rafiq Younis. (2010). Principles of Islamic Economics, Dar Al-Qalam, 1st ed., Damascus, Syria.
• Mughniyeh, Muhammad Jawad. (2000). The Jurisprudence of Imam Ja'far al-Sadiq (a.s.): Presentation and Argumentation, Ansaryan Foundation for Printing and Publishing, 2nd ed., Qom, Iran.
• Al-Maqdisi, Ibn Qudamah. (2000). Al-Mughni, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 3rd ed., Beirut,
Lebanon.
• Ibn Manzur, Abu Al-Fadl Jamal Al-Din Muhammad bin Mukarram Ibn Manzur Al-Afriqi Al-Misri. (1993). Lisan Al-Arab, Dar Sader, 3rd ed., Beirut,
Lebanon.

• Nassar, Ahmed Muhammad Mahmoud. (1994). Principles of Islamic Economics: A Comprehensive Study of the Foundations and Principles of Islamic Economics for Beginners, Dar al-Nafais, 1st ed., Beirut, Lebanon.
• Al-Hashemi, Ali Hassan Matar. (2005). Lessons in Islamic Economics, Nazirin, 1st ed., Qom, Iran.
• Yousef, Ahmed. (1990). Islamic Values in Economic Behavior, Dar al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1st ed., Cairo, Egypt.